نقـــــــــــابة المحـــــــــامين
بيروت

الجمعية العـــــــامة العـــــــادية
16 تشرين الثاني 2025

بيان نقيب المحامين
فادي خليل مصري

بيان نقيب المحامين في بيروت
فادي خليل مصري

السادة النقباء السابقين الكرام،
الزميلات والزملاء الأعزّاء،

مع انتهاء السنة الثانية والأخيرة من ولايتي كنقيب للمحامين، أقف أمامكم اليوم على منبر جمعيتنا العمومية لأؤدي عن كل قول أو عمل حساباً، مقدّماً جردة شاملة لولاية حملت معها آمالاً كبيرة، تفاعَلْتُ خلالها مع الزملاء على مختلف أهوائهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم وفي مختلف مناطقهم. وقد كان لي شرف ترؤس نقابة عريقة صاحبة دور ريادي أعتزّ أنني مثّلتها في لبنان والخارج، في ظروف صعبة ووسط حرب مدمّرة بدأت قبل انتخابي في 19 تشرين الثاني 2023، واستمرت لتبلغ ذروتها في أشهر أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني 2024، وللأسف لم تنتهِ فصولاً بعد.

وإنني أستعرض، فيما يلي، المحطات الأساسية التي طبعت ولايتي والملفات الرئيسية التي عالجتها تاركاً للزملاء المحامين استعراض ما أُنجز وتقييم فترة وجيزة من عمر طويل، آملاً أن أكون قد تَمَكّنتُ خلالها من طبع بصمة خاصة وإطلاق مسار تحديثي يقتضي متابعته بالرغم من اختلاف الأشخاص وتعاقب العهود وتنوّع الحاجات وتعدّد الإهتمامات، لتبقى النقابة نقابة الأصالة والتطور في آن.

في الشأن الوطني

يواجه وطننا لبنان أزمة وجودية ويتطلع اللبنانيون إلى نقابة المحامين كحصن منيع والمدافع الأول عن الكيان اللبناني وعن الدولة بمقوماتها كافة لكي يعود لبنان وطناً للحرية والإنسان.

لم يفارقني هذا الهم الوطني طيلة ولايتي، وقد وَضَعْتُ القضية اللبنانية فوق كل اعتبار وقيام دولة الحق والقانون كهدف أسمى.

أولاً: في الشغور الرئاسي وشلل المؤسسات الدستورية

واجهت فور انتخابي أزمة الشغور في موقع رئاسة الجمهورية التي شكّلت معضلة أساسية أدّت إلى شلل عام في المؤسسات الدستورية، من مجلس

الوزراء، إلى المجلس النيابي، مما انعكس على عمل الإدارات العامة وطال السلطة القضائية. وبالإضافة إلى رفع الصوت وإدانة التعطيل وبيانات مجلس النقابة والتحرّك المشترك مع نقابات المهن الحرة والقطاعات الأخرى، توّج هذا المسار بنداء 7 كانون الثاني 2025 الذي ساهم نقيب المحامين في إطلاقه من ساحة النجمة وتضمّن صرخة وطنية دستورية ووجدانية لتحقيق الهدف المنشود.
وبعد ان انتُخب رئيس البلاد وشُكِّلت الحكومة وانطلق عمل المؤسسات، كان للنقابة دور طليعي ومرشد في مواكبة إعادة النهوض على الصعد كافة.

ثانياً: <u>في جريمة تفجير مرفأ بيروت</u>

تابعتُ هذا الملف الذي كان لنقابتنا الفضل بإبقائه حيّاً بالرغم من كل المعوقات، وقد تُوّج عمل مكتب الإدعاء في النقابة الذي يرأسه النقيب، بالتعاون مع أهالي الضحايا، إلى عودة التحقيق إلى مساره العدلي. هذا مع التذكير أن الإنجازات الثلاث في هذا الملف تحققت بفضل جهود مكتب الإدعاء وهي:

1-متابعة قضية شركة SAVARO Ltd أمام المحاكم الوطنية الأجنبية :

في سابقة قانونية دولية، أعلنت نقابة المحامين في بيروت عن صدور أول حكم قضائي أجنبي في الأساس متعلّق بتفجير مرفأ بيروت، وذلك عن محكمة العدل العليا البريطانية في لندن High Court of (Justice - London) التي أقرّت بمسؤولية شركة SAVARO LTD المسجّلة في المملكة المتحدة عن الضرر الذي لحق بالضحايا. وكانت النقابة قد بادرت، عبر مكتب الإدعاء، إلى تقديم دعوى مدنية ضد الشركة ونجحت في وقف إجراءات تصفيتها بهدف تحميلها المسؤولية، لتصدر المحكمة لاحقًا حكمًا لصالح الضحايا وفتح باب المطالبة بالتعويضات.
ويشكّل هذا الحكم أول قرار قضائي دولي يُثبت مسؤولية جهة محدّدة عن الفاجعة، ويُعدّ محطّة مفصلية على طريق العدالة والمحاسبة، ونتيجة مباشرة لجهود نقابة المحامين، ممثلة بمكتب الإدعاء، بالتعاون مع مكتب DECHERT LLP في لندن.

2- الحجز الاحتياطي على أصول المتهمين:

شكّل الحجز الإحتياطي على الأصول خطوة نوعية لحماية حقوق الضحايا كجزء من المسار القانوني لحماية حقوق الضحايا في ملف تفجير مرفأ بيروت، حيث تمكّن مكتب الإدعاء من استصدار قرارات قضائية بفرض الحجز الإحتياطي على الأموال والعقارات العائدة لعدد من المدعى عليهم في الملف.
وقد بلغت المبالغ المحجوزة خمسين مليون دولار أميركي ($50,000,000)، مما يشكّل سابقة هامة في قضايا الجرائم الكبرى في لبنان، ويؤكّد أن العمل القانوني لا يقتصر على الجانب الجزائي، بل يمتد إلى ضمان حقوق التعويض المدني للضحايا وذويهم.

3- إعادة تحريك التحقيق الداخلي في لبنان:

بعد عامين من الجمود، نجحت جهود نقابة المحامين، بالتكامل مع ضغط أهالي الضحايا والتغييرات العامة الحاصلة، في إعادة تفعيل التحقيق الداخلي، حيث تمكّن المحقق العدلي من استئناف عمله، والسير بالتحقيق إلى مراحل متقدمة تسبق صدور القرار الإتهامي. ويمثّل ذلك تحوّلًا نوعيًا في المسار القضائي، يعود الفضل فيه إلى الصمود القانوني الذي قادته النقابة بوجه التعطيل والتسييس.

هذه الإنجازات تعكس الدور الفاعل للنقابة وتفعيل أدوات الحماية القانونية المتاحة، تمهيدًا لمحاسبة شاملة تشمل المسؤوليات الجزائية والمدنية على حدّ سواء.

ولا يسعني في هذا السياق إلاّ أن أقدّر عالياً الجهود الكبيرة التي قام بها الزملاء أعضاء مكتب الادعاء وفي مقدّمهم النقيب الدكتور ملحم خلف لمؤازرة أهالي الضحايا ولكشف الحقيقة والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب.

ثالثاً: في حقوق المودعين والوضع المالي والإقتصادي

أبيّن، فيما يلي، بإيجاز أبرز الخطوات التي قامت بها نقابة المحامين في

بيروت تحت هذا العنوان:

تمّ ضم لجنة متابعة الشؤون المصرفية ولجنة حماية حقوق المودعين التي شُكِّلت أثناء ولاية الزميل النقيب خلف على إثر كارثة مالية وأزمة متعدّدة الجوانب لم يسبق لها مثيل. وقد حدّدت اللجنة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ووضعت خطة عمل مفصّلة وخارطة طريق تنفيذية، تضمّنت محاور تشريعية، قضائية، مؤسساتية وإعلامية.

أمّا أبرز أعمالها وإنجازاتها، فتمثّلت بما يلي:

1- مواكبة رئاسة مجلس الوزراء في كل ما يتصل بالمشاريع، الخطط أو القرارات المتعلّقة بشؤون المودعين وهيكلة القطاع المصرفي. وقد تمّ الإستئناس برأي رئيس اللجنة خلال صياغة قانون تنظيم العمل المصرفي الذي تمّ إقراره، وقانون الفجوة المالية الذي لا تزال تتمّ مناقشته، حيث يلعب رئيس اللجنة الزميل الدكتور علي زبيب دوراً فاعلاً كونه عضواً في اللجنة المصغرّة لصياغة قانون الفجوة المالية الى جانب رئيس الحكومة ووزير الإقتصاد وممثل وزارة العدل.

2- إرساء تعاون مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

3- التواصل مع السلطة التشريعية، حيث تمّ عقد عدّة إجتماعات عمل مع الزميلين رئيس لجنة الإدارة والعدل ورئيس لجنة المال والموازنة، وتمّ الإتفاق على أن تبدي النقابة، عبر كل لجنة، رأيها القانوني المسبق في اقتراحات القوانين ذات الصلة بالشؤون المصرفية أو بحقوق المودعين، قبل عرضها على اللجان المختصّة وقد قدّمت اللجنة تعليقات النقابة القانونية، على قانون تنظيم عمل المصارف مباشرةً إلى مجلس النواب.

4- التنسيق مع مصرف لبنان، حيث تمّ الإتفاق على انتداب أحد

أعضاء اللجنة المتخصّصين للإنضمام إلى اللجنة الاستراتيجية التي شكّلها مصرف لبنان لإعداد خطة القطاع المصرفي لعام 2025.

5- محاولة توحيد هيئات وجمعيات المودعين حيث عُقد اجتماع موسّع بمثابة مؤتمر تأسيسي ضمّ ممثلين عن جميع الجمعيات والروابط التي تُعنى بحقوق المودعين في لبنان، بهدف إنشاء إطار تنسيقي وطني موحّد يسعى إلى توحيد المطالب والمواقف.

6- نشر عدد من التعليقات القانونية على قرارات قضائية بارزة.

7- متابعة الدعويين القضائيتين المقامتين من قبل نقابة المحامين أمام المحكمة الابتدائية في بيروت الناظرة بدعاوى الإفلاس بالرغم من التحديات والإختناق القضائي.

8- تنظيم لقاء عام في " بيت المحامي" لجميع الهيئات المعنية بحماية حقوق المودعين لتوحيد الجهود وتحديد الأولويات وتنظيم العمل المشترك وقد حضره رؤساء الهيئات الإقتصادية ورؤساء اللجان النيابية المعنية (الإدارة والعدل- المال والموازنة) ومعظم ممثلي تجمّعات المودعين.

9- إعادة طرح قانون إعادة هيكلة المصارف من خلال مشروع لجنة الشؤون المصرفية وحقوق المودعين في النقابة.

10- إجراء مراجعة شاملة على مشروع قانون إصلاح القطاع المصرفي وإبداء الرأي وإرسال جميع الملاحظات بصيغة كتابية الى مجلس النواب.

كما باشرت نقابة المحامين في بيروت، عبر "لجنة الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" بتنفيذ سلسلة من الخطوات العملية في هذا الصدد أبرزها:

- متابعة موضوع إدراج لبنان على اللائحة الرمادية وطرح الحلول الممكنة والتعاون الحثيث مع رئاسة مجلس الوزراء وهيئة التحقيق الخاصة ومجموعة العمل المالي FATF والإتحاد الأوروبي من أجل إخراج لبنان من اللائحة الرمادية.
- تبنّي مجموعة من التدابير لضمان التزام المحامين بتطبيق متطلبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك حمايةً للمحامين ولمهنة المحاماة من الإستغلال وصوناً للدور الوطني الذي تتولاه النقابة.

رابعاً: في مواجهة العدوان الإسرائيلي وتأجيل الجمعية العامة العادية السنوية

عدا بيانات التنديد والأستنكار اتخذت، بالتعاون مع مجلس النقابة، خطوات عملية أذكر أهمها:

1- وضع خطة عمل ميدانية لمواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان من خلال تشكيل لجنة متابعة بإشراف هيئة مكتب المجلس للتواصل مع المحامين في الأماكن التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي وتأمين احتياجاتهم وأماكن إقامتهم بعد النزوح من خلال ملء استمارة على منصة إلكترونية خاصة على موقع النقابة.

2- قيام النقيب وأعضاء مجلس النقابة بجولات تفقدية وتضامنية على مراكز النقابة والمحاكم في مختلف مناطق الجنوب والبقاع.

3- إطلاق حملة للمحافظة على المواقع الأثرية المهددة في لبنان وخاصة في مدينتيْ صور وبعلبك تكلّلت بصدور قرار عن منظمة الأونسكو لحماية معزّزة لهذين الموقعين.

4- إرجاء انعقاد الجمعية العمومية العادية لسنة 2024 التي تلتئم حكماً وقانوناً في شهر تشرين الثاني، وذلك انطلاقاً من ثوابت ثلاث:
   - سلامة المحامين وأمنهم.
   - وحدة النقابة وتضامن المحامين.
   - صحة التمثيل وصدقية العملية الإنتخابية.

في الشأن النقابي

أولاً: في مالية النقابة

عَمِلتُ جاهداً مع مجلس النقابة ولجنة إدارة صندوق التقاعد على مواصلة إعادة بناء مالية صندوقيْ النقابة والتقاعد بعد الكارثة التي حلت بأموالهما بفعل الأزمة المالية والمصرفية.

وسعيت على إنماء موارد صناديق النقابة وتحصيل عائداتها، كاملة، بأجود

الوسائل وبأوفر كلفة.
وقد ركزنّا على تفعيل تحصيل الواردات مما أدى الى تحقيق نتائج ملموسة مبيّنة في البيانات المالية للسنتين الماليتين 2024/2023 و 2025/2024 المعروضة على جمعيتكم الكريمة.

1- <u>تحصيل رسم الواحد بالألف</u>

بعد متابعة حثيثة بدأت مع النقيب ناضر كسبار واستمرت في ولايتي، استحصلت على موافقة وزارة المالية على تحصيل رسم الـــ 1/1000 (الواحد بالألف) بعد سنوات من عدم تمكّن النقابة من قبض كامل الحق العائد لها.

2- <u>تحصيل رسوم الأحكام</u>

جرى، بتاريخ 2024/3/12، توقيع بروتوكول تعاون بين لجنة صندوق التقاعد في النقابة وصندوق تعاضد القضاة تضمن استيفاء صندوق التعاضد لمصلحة صندوق التقاعد الرسوم المنصوص عنها في الفقرة "ه" من القانون رقم 259 تاريخ 2022/1/5 نقداً. وقد ساهم هذا التعاون، الذي حصل بجهد خاص من عضو مجلس النقابة الأستاذ وجيه مسعد، في تأمين واردات ملحوظة لصالح صندوق التقاعد.

3- <u>في زيادة بدل الإشتراك السنوي</u>

على إثر رفض الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2023/11/19 لاقتراح تحديد بدل الإشتراك السنوي بـ /400/$ (أربعماية) دولار أميركي- واستتباعاً وفي سياق ذلك عدم المصادقة على البيانات المالية - دعا مجلس النقابة إلى جمعية عامة غير عادية انعقدت بتاريخ 2023/11/23 – أي بعد شهر واحد من انتخاب النقيب - ووافقت على اقتراح المجلس بتحديد بدل الإشتراك السنوي بـــ/200/$ (مئتي) دولار أميركي مجزأً كما يلي:

- 50 (خمسون) دولاراً أميركياً لصندوق النقابة
- 150 (مئة وخمسون) دولاراً أميركياً لصندوق التقاعد

وكان لهذه الخطوة تأثير إيجابي على مالية النقابة بشكل عام وعلى واردات صندوق التقاعد بشكل خاص.

4- <u>في واردات صندوق التقاعد وزيادة المعاش التقاعدي</u>

تمكّنت لجنة إدارة صندوق التقاعد من تأمين واردات إضافية للصندوق تمثلت بتقاضي رسم النصف بالمئة نقداً من صندوق النقابة (الفقرة 2 من " أولاً" أعلاه) ومن خلال تخصيص الجزء الأكبر أي 75% (خمسة وسبعون بالمئة) من بدل إشتراك المحامين السنوي لصالح صندوق التقاعد، وبالتالي تمكنّا من زيادة الراتب التقاعدي تدريجياً من/1,500,00/ ل.ل. (مليون وخمسماية ألف ليرة لبنانية) أي ما كان يوازي 16$ (ستة عشر) دولاراً أميركياً شهرياً إلى /300/$ (ثلاثماية دولاراً أميركياً) شهرياً.

وكانت هذه الزيادة ثمرة جهد كبير قامت به لجنة صندوق التقاعد، برئاسة النقيب، باتجاه إعادة الرسم إلى ما كان عليه قبل الأزمة المالية الكبرى في أواخر سنة 2019.

5- في التدقيق المالي على صناديق النقابة

على إثر إنتخابي نقيباً، باشرت التصدّي للوضع المالي للنقابة لا سيما تبعاً لعدم مصادقة الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2023/11/23على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/9/30.

وكخطوة أولى، دعوت بعد أيام من إنتخابي إلى اجتماع لمجلس النقابة مخصّص لهذا الموضوع عُقد بتاريخ 2023/12/1 حضره جميع أعضاء المجلس المنتخبين الإثني عشر وغالبية الأعضاء الحكميين النقباء السابقين.

وقد تمّت مناقشة موضوع البيانات المالية والأثر المترتب على عدم المصادقة عليها، كما نوقشت مسألة زيادة رسم الإشتراك السنوي.

وبتاريخ 2023/12/23، وتبعاً لدعوة مجلس النقابة، التأمت الجمعية العامة غير العادية وصادقت على اقتراح مجلس النقابة زيادة الرسم السنوي بحيث أصبح 200$ (مئتي دولاراً أميركياً).

وبعد إجراء عدة دراسات واستطلاع الأراء، قرّر مجلس النقابة استدراج عروض لإعادة التدقيق بالبيانات المالية 2023/2022 كما ولإعادة التدقيق في الوضعية المالية للصناديق لغاية 2024/6/30 مع إعطاء ملاحظات وتوجيهات لإعداد موازنات مالية للسنة المالية 2024/2023 مطابقة للمعايير الدولية.

وفي جلسة مجلس النقابة المنعقدة بتاريخ 2024/8/8، جرى فضّ العروض واعتمد مجلس النقابة بأكثرية الأعضاء، العرض الأعلى كلفة المقدّم من مكتب تدقيق واحد (30,000$) في حين أصرّ النقيب

وأعضاء آخرين على اعتماد العرض الأقل كلفة المقدّم من مكتبي محاسبة بالإشتراك فيما بينهما ($18,000).

وقد اعترض النقيب على هذا القرار ودوّن هذا الإعتراض على محضر الجلسة.
وفي جلسة المجلس التالية المنعقدة بتاريخ 2024/8/21، أدلى النقيب بالتصريح التالي:
"في سياق عملية التدقيق المالي المعروض على مجلس نقابة المحامين،
وحيث أن المجلس كان قد استدرج عرضين من مكتبَي محاسبة، يُفترض أن يرتقي كل منهما إلى المستوى التقني المطلوب، للقيام بمهمة محددة في قرار مجلس النقابة تاريخ 2024/7/31،
وحيث ان المجلس قام في جلسته المنعقدة في 2024/8/8 بفضّ العروض وفتح الظروف، وقد تبيّن بنتيجة ذلك، التالي:
1- شركة UHY Andy Bryan بسعر 30.000 دولار أميركي
2- تحالف شركة Nexia (Majzoub & Partners) وشركة BECA (Hatem & Partners) بسعر 18.000 دولار أميركي.
وحيث أنه من المتعارف عليه وفقاً للمعايير الدولية التي ترعى عمليات التدقيق، فإن الفيصل عند فضّ العروض هو قيمة الأتعاب المطلوبة من قبل الجهات المتبارية،
وحيث أن مجلس النقابة من واجبه اختيار العرض الأقل سعراً بين الشركات المتبارية دون الحاجة إلى إجراء أي تصويت كون الموضوع لا يتصل بالقدرة التقنية أو بالتحليل الشخصي أو بالمؤهلات المطلوبة، وكون العرضين عائدين لمهمة واحدة،
وحيث أن سياق الجلسة أخذ منحى غير اعتيادي عند قيام أعضاء المجلس بإبداء الرأي بموضوع اختيار الشركة الواجب اعتمادها مما أدّى خلافاً للأصول إلى إصرار أكثرية أعضاء على اختيار الجهة الأعلى سعراً في مخالفة صارخة لمبدأ المناقصات وفضّ العروض، وبما يكبّد النقابة كلفة إضافية غير مبررة في ظلّ ظروف اقتصادية خانقة ووضع مالي صعب تعاني منه خزينة النقابة،

ولما كانت الجهة الأدنى سعراً هي تحـــــالف شركـــــة Nexia (Majzoub&Partners) وشـركة BECA (Hatem&Partners)
وذلك كونهما صاحبي الكفاءة المطلوبة والمؤهلات التقنية اللازمة وكون أتعابهما هي بنسبة 40% (أربعين بالمئة) أقل من أتعاب شركة UHY Andy Bryan.

إن التزام النقيب المعبّر عنه في التصريح الحاضر يأتي في سياق تصحيح المسار المتصل بعملية التدقيق المالي كما يأتي أيضاً وخاصة في إطار القيام بواجبه بالمحافظة على مالية النقابة ومنع هدر أموالها".

وفي جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/9/11، عدل المجلس عن قراره السابق بعد أن تبيّن له أحقية موقف النقيب وصوابية رأيه المدلى به أعلاه، وبعد أن قام النقيب، إضافة إلى كل ما تقدّم، باطلاع المجلس على معلومات إضافية تحول دون إمكانية تكليف صاحب العرض الأعلى كلفة، وقرّر المجلس تكليف النقيب اختيار مدقّق الحسابات الإضافي وإعلام المجلس بإسمه من أجل تقرير اعتماده أصولاً.

وبتاريخ 2024/10/9، اجتمع مجلس النقابة بحضور جميع أعضائه وقد أعلم النقيب المجلس بما توصل إليه بناء للتكليف أعلاه، وقد جاء في محضر الجلسة ما حرفيته:
"إنفاذاً لقرار مجلس النقابة المتخّذ بتاريخ 2024/9/18 والقاضي بتكليف نقيب المحامين فادي مصري بتعيين مدقق حسابات ثانٍ يقوم بإعادة التدقيق في حسابات السنة المالية

2023/2022 والسنة المالية 2024/2023، أعلم النقيب مجلس النقابة انه استحصل من خبير المحاسبة المجاز السيد عزيز طبّال على عرض مقدم بتاريخ 2024/9/26 من شركة Moore Stephens Tabbal-(Certified Public Accounts) وقد ضمّ النقيب نسخة عن العرض إلى محضر الجلسة.
وأعلن النقيب فادي مصري أن العرض يتضمّن التدقيق بحسابات صناديق النقابة للسنتين الماليتين المذكورتين (External Audit) بكلفة إجمالية قدرها 16,000(ستة عشر ألف دولار اميركي).

وبعد التداول بين الأعضاء ومناقشة موضوع التدقيق الثاني، قرّر المجلس، بالرغم من إصرار النقيب فادي مصري على تكليف مدقق ثانٍ، الرجوع عن القرار السابق القاضي بتكليف مدقق حسابات ثانٍ والطلب من مدقّق حسابات النقابة المجاز السيد حبيب البستاني إعادة التدقيق بالحسابات العائدة لصناديق النقابة للسنة المالية 2023/2022 غير المصادق عليها من قبل الجمعية العامة ورفع تقرير خطي إلى الجمعية العامة المقبلة بهذا الخصوص."

وبتاريخ 2024/10/28، ورد تقرير مدقّق الحسابات الخبير حبيب البستاني وهذا نصه:

"جانب الجمعية العامة لنقابة المحامين في بيروت
الموضوع: البيانات المالية للسنة المالية 2024/2023
لصناديق نقابة المحامين

تحية وبعد،
بصفتنا مدققي حسابات صناديق نقابة المحامين الأربعة:
- صندوق النقابة
- صندوق الدعم

- صندوق التقاعد
- الصندوق التعاوني وحساب التقديمات الصحية والإستشفائية.

وبما اننا كنا قد دقّقنا في حينه في الحسابات المالية للصناديق المذكورة أعلاه العائدة للسنة المالية 2023/2022 ونظّمنا تقريراً مفصّلاً بكل منها رُفع إلى الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2023/11/19،

ولما كانت الجمعية العامة في حينه لم تصادق على هذه البيانات، وبناء لطلب مجلس النقابة،

نعلمكم أننا قمنا بإعادة التدقيق بالحسابات المالية للصناديق المنوّه عنها أعلاه وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

وقد تبيّن لنا من نتيجة عملية إعادة التدقيق:

أولاً : أنّ البيانات المالية المعنيّة منسجمة مع النظام المالي للنقابة وقد أعدّت وفقاً للتصميم المحاسبي العام اللبناني (plan comptable général libanais)

ثانياً: أنّ تقريرنا السابق المرفوع إلى الجمعية العمومية بتاريخ 2023/10/20 يعكس الوضع الحقيقي لمالية الصناديق المشار إليها وإننا نؤكد بالتالي على مضمونه.

ثالثاً: أنّ مالية النقابة بصناديقها كافة- بإشراف الدائرة

المالية في النقابة وتحت رقابة مجلس النقابة- تتسم بالمهنية والدقة والشفافية وممسوكة حسب الأصول.

هذا ما اقتضى بيانه، نرفعه إلى الجمعية العامة المدعوة للإنعقاد بتاريخ 2024/11/3 وإلا بتاريخ 2024/11/17."

الخبير حبيب بشارة البستاني
مدقق الحسابات

وبتاريخ 2025/6/13، وبالرغم من حصول عملية إعادة التدقيق التي أجراها الخبير حبيب البستاني بناءً لتكليف صادر عن مجلس النقابة، وبالرغم أيضاً من مصادقة مجلس النقابة على حسابات السنة المالية 2024/2023 كما سبق بيانه، طَرَحتُ على مجلس النقابة القيام بدرجة إضافية من التوثيق والتأكيد من خلال تكليف جهة تدقيق خارجية ثانية بإعادة التدقيق بحسابات: صندوق النقابة والصندوق التعاوني وصندوق التقاعد عن الأعوام 2023/2022 و2024/2023 و2025/2024 قبل حلول موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لسنة 2025. وقدّمتُ للمجلس عرض الخدمات الذي أعدّه مكتب التدقيق المحاسبي عزيز طبال (Moore Stephens-Tabbal) للقيام بهذه المهّمة عن السنوات المالية الثلاث، والكلفة الإجمالية 24,000$ (أربعة وعشرون ألف) دولار أميركي. وقد ضُمَّت نسخة عن العرض الصادر بتاريخ 2025/5/22 إلى محضر الجلسة (أي جلسة 2025/6/13).

وقد جاء في محضر الجلسة المشار إليها ما حرفيته لناحية القرار المتّخذ:

"وبعد المداولة،
وبعد أن ارتأى الأعضاء الحاضرون الاكتفاء بالتدقيق الذي أجراه مدقق الحسابات السيد حبيب البستاني وعدم ضرورة اعتماد خدمات مكتب تدقيق آخر إضافي،
قرّر المجلس :

1 – إعادة طرح البيانات المالية العائدة للعام 2023/2022 كما هي والمصادق عليها من المدقق حبيب البستاني، على الجمعية العامة العادية المنوي عقدها حكماً خلال شهر تشرين الثاني 2025.
2 – إعادة طرح البيانات المالية العائدة للعام 2024/2023 كما هي والمصادق عليها من المدقق حبيب البستاني على الجمعية العمومية المنوي عقدها حكماً خلال شهر تشرين الثاني 2025.
3- تكليف المدقق حبيب البستاني إعداد تقرير مالي عن الصناديق الثلاثة من 2024/10/1 لغاية 2025/6/30."

يتبيّن مما تقدم:

1- أنني، بصفتي نقيباً للمحامين، قمْتُ بكل ما يلزم للتثبّت من صحة البيانات المالية عن السنة المالية السابقة لتولي مركز النقيب كما وحرصت على التثبّت من صحة البيانات المالية

وقانونيتها أثناء ولايتي لاسيما من خلال التدقيق الثاني الذي أجراه مدقّق حسابات النقابة الخبير حبيب البستاني.

2- أنني، بصفتي نقيباً للمحامين، أصرّيت على إجراء تدقيق إضافي وقد استحصلتُ على العروض اللازمة لتكليف جهة تدقيق إضافية للقيام بهذه المهمة. ورغم إصراري المتكرّر، اكتفى مجلس النقابة بعملية التدقيق وإعادة التدقيق التي أجراها الخبير حبيب البستاني.

3- وإنّ مصادقة مجلس النقابة على حسابات السنة المالية 2024/2023 المدققة من خبير المحاسبة المعتمد من النقابة السيد حبيب البستاني كما أنّ مصادقة مجلس النقابة على مشروع موازنة 2026/2025 وعلى حسابات السنة المالية 2025/2024 المدققة من مدقق الحسابات الخبير حبيب البستاني، كما أن عملية إعادة التدقيق التي جرت من قبل مدقق الحسابات الخبير حبيب البستاني بناء لتكليف مجلس النقابة حسبما سبق بيانه، تجيز لنا أن نعتبر أنّ الحسابات والبيانات المالية العائدة لصناديق النقابة صحيحة ويقتضي بالتالي المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة الحاضرة.

هذا ما اقتضى بيانه، بالتفاصيل، وبدون أيه خلفية، وبشفافية مطلقة، وبالوثائق والأدلة، حول موضوع التدقيق المالي آملاً من الجمعية العامة منح مجلس النقابة ثقتها من خلال المصادقة على البيانات المالية المطروحة عليها من أجل تمكين النقيب والمجلس الجديديْن (بعد انتخاب 8 أعضاء ومن ثم نقيب) من العمل بدون معوقات ومن أجل حسن سير مالية النقابة.

ثانياً: في الصندوق التعاوني والخدمات الاستشفائية

حرصت على تطوير نطاق الخدمات الإجتماعية التي تقدمها النقابة وبالتالي تفعيل دور الصندوق التعاوني وإنماء تقديماته.
فأعرض لكم فيما يلي موجز عن الإحصاءات المتعلقة بعدد الحالات الطبية التي شملها التأمين الصحي للصندوق التعاوني لنقابة المحامين في بيروت والكلفة الإستشفائية خلال السنوات التأمينية 2024/2023 و2025/2024 و2026/2025 (حتى تاريخ 2025/10/31)، موزعة حسب نوع التغطية (الاستشفائية In) والحالات الخارجية (Out) مع بيان الكلفة الإجمالية لكل سنة:

2024 – 2023

بلغ مجموع الحالات 12,999 حالة استشفاء (In) بقيمة إجمالية قدرها 17,676,711 دولار أميركي، في حين وصل عدد الحالات الخارجية (Out) أو المختبرية (Ambulatory Claims) إلى 44,982 حالة بكلفة 3,944,035 دولار أميركي.

أما على صعيد بعض الحالات التي تمّت تغطيتها خلال هذه السنة، فقد توزعت كما يلي:

حالات	عدد	القيمة / دولار أميركي
السرطانية (العلاجات الكيميائية والمناعية)	256	1,672,704

أمراض القلب والشرايين	654	2,859,616
الولادات	186	384,904
الطوارئ	5,697	1,030,780
حالات أخرى	6,206	11,728,707
المجموع	**12,999**	**17,676,711**

2025 – 2024

شهدت هذه السنة زيادة ملحوظة في عدد الملفات مقارنةً بالسنة السابقة، إذ بلغت 13,677 حالة استشفاء (In) بقيمة 22,832,742 دولار أميركي، مقابل 46,448 حالة خارجية (Out) بقيمة 4,668,122 دولار أميركي.
توزّعت بعض الأمراض المغطاة كما يلي:

حالات	**عدد**	**القيمة / دولار أميركي**
السرطانية (العلاجات الكيميائية والمناعية)	310	6,411,110
أمراض القلب والشرايين	813	2,789,937
الولادات	239	527,243
الطوارئ	5,772	1,370,470
حالات أخرى	6,543	11,733,982
المجموع	**13,677**	**22,832,742**

يُستدلّ من هذه الأرقام أن الصندوق شهد توسعاً في التغطية وعدد المستفيدين، وخصوصاً في حالات السرطان التي ارتفعت كلفتها بنسبة كبيرة.

2026 – 2025 (حتى 31 /10/ 2025)

حتى نهاية تشرين الأول 2025، سجّل الصندوق 9,983 حالة استشفاء (In) بقيمة 17,038,964 دولار أميركي، و33,087 حالة خارجية (Out) بقيمة 3,685,133 دولار أميركي.
توزّعت بعض الأمراض المغطاة كما يلي:

حالات	عدد	القيمة / دولار أميركي
السرطانية (العلاجات الكيميائية والمناعية)	231	4,096,826
أمراض القلب والشرايين	520	2,411,143
الولادات	113	276,557
الطوارئ	4,383	1,075,434
حالات أخرى	4,736	9,179,005
المجموع	**9,983**	**17,038,964**

بناء على ما ورد أعلاه، إن قيمة الفاتورة الإستشفائية خلال السنوات التأمينية الثلاث هي:

السنوات	القيمة / دولار أميركي
2024 / 2023	21,620,745
2025 / 2024	27,500,863
2026 / 2025 (حتى2025/10/31):	20,724,097

يتبيّن من مجمل الأرقام أعلاه أنّ الصندوق التعاوني لنقابة المحامين في بيروت قد حقّق خلال السنوات الثلاث الماضية أداءً متميّزًا على مستوى التغطية الصحية، إذ تمّ تغطية جميع الحالات الاستشفائية والخارجية باستثناء حالات محدودة كانت إمّا خاضعة للاستثناءات المنصوص عليها في برنامج التقديمات الصحية والاستشفائية الذي أقرّه مجلس النقابة أصولًا، أم بسبب عدم التصريح المسبق عن الحالة الصحية، أم بطبيعة الحال، عند تخطي السقف المالي المحدد (للحالة الواحدة أو سنوياً).

وبذلك، يمكن القول أنّ الصندوق التعاوني قام بوظيفته، وكرّس مبادئ التضامن النقابي والتعاوني من خلال تغطية شاملة وعادلة، الأمر الذي يعكس حسن الإدارة والحوكمة الرشيدة التي اعتمدتها لجنة إدارة الصندوق التعاوني وجرى التشدّد باتباعها أثناء ولايتي.

ثالثاً: في العصرنة والحداثة واللامركزية

إطلاق المنصّة الرقمية والبطاقة الإلكترونية للمحامين E-Barreau

في إطار سعي نقابة المحامين في بيروت إلى مواكبة التطوّر التكنولوجي وتحقيق اللامركزية في الخدمات النقابية، والتزاماً ببرنامجي الإنتخابي، حقّقتُ، بالتعاون مع مجلس النقابة، إنجازاً رائداً بحيث أطلقت النقابة المنصّة الرقمية والبطاقة الإلكترونية للمحامين E-Barreau، في خطوة استراتيجية رائدة تنفرد بها نقابة المحامين في بيروت، لتكون أول نقابة لبنانية تدخل عصر الرقمنة بنقلة نوعية تعكس رؤيتها المستقبلية.

تُتيح المنصّة للمحامين القيام بعدد من المعاملات إلكترونيًا، منها دفع الاشتراك السنوي وبوليصة التأمين الصحي، وطلب الكشف على المكتب، وتسجيل الوكالات مع الإستحصال على الإيصال المالي مباشرة من قبل المحامي من خلال المنصة.

وتُعتبر منصّة E-Barreau بمثابة الهوية الرقمية لكل محامٍ منتسب إلى النقابة، حيث تُشكّل المرجع الإلكتروني الموحد للمعلومات والخدمات، إضافةً إلى إدراج دليل المحامين ضمن المنصّة لتسهيل التواصل والاستعلام.

مع الإشارة إلى أنّ المنصّة في حالة جهوزية للربط الاكتروني مع المؤسسات والإدارات الرسمية عندما يبلغ القطاع العام هذا المستوى.

رابعاً: في القوانين والأنظمة النقابية

1- في نظام آداب المهنة ومناقب المحامين

غداة انتخابي، شكّلت لجنة برئاسة الزميل النقيب أنطونيو الهاشم مهمتها تعديل وإعادة صياغة القوانين والأنظمة النقابية مع ما يتوافق مع مقتضيات التطوّر وحاجات النقابة ومتطلّبات المهنة.

أعدّت اللجنة نظاماً جديداً لآداب المهنة ومناقب المحامين أقرّه مجلس النقابة في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 /10/ 2025. وقد أعاد النظام الجديد صياغة الفصل المتعلّق بعلاقة المحامين بالإعلام بحيث أُلغِي الإذن المسبق المتعلّق بالظهور الإعلامي.

2- في قانون تنظيم المهنة

أعدّت لجنة مشتركة بين نقابتي بيروت وطرابلس يرأسها النقيبان فادي مصري وسامي الحسن مشروع قانون جديد لتنظيم مهنة المحاماة.
وقد عقد مجلس النقابتين إجتماعاً مشتركاً بتاريخ 9 /2025/10 اطّلع خلاله على المشروع على أن تتم متابعة مناقشته بنداً بنداً بغية إعداد الصيغة النهائية توصلاً إلى اقتراح قانون عصري وحديث يحافظ على ما اكتنزه القانون الحالي من أحكام ومن أهمها حقوق وواجبات المحامي وحصاناته وضماناته، ويحاكي التطورات الحاصلة في ممارسة المهنة وتصحيحاً للشوائب والعوائق وبالإستناد الى الخبرة الناتجة عن الممارسة النقابية

وتفاعلاً مع التقنيات الحديثة ومواكبة لتحدّيات العصر.

3- <u>في الجدول الخاص بالمحامين العاملين الذين يزاولون المهنة في دائرة قانونية أو دائرة امتثال تابعة لمؤسسات</u>

بتاريخ 2025/5/2، قرّر مجلس النقابة إنشاء جدول خاص للمحامين الذين يزاولون المهنة، على وجه الحصر، في دائرة قانونية أو دائرة امتثال أو ما يعادلهما، تابعة لمؤسسة معيّنة عامة أو خاصة أو مختلطة في لبنان أو في الخارج وذلك ضمن شروط معيّنة نصّ عليها القرار.

وقد عملت لجنة خاصة من المحامين المختصّين أشرف على أعمالها عضو مجلس النقابة الزميل الأستاذ إيلي قليموس على إعداد المشروع وصياغة البنود العائدة له وإدخالها في النظام الداخلي.

<u>خامساً</u>: <u>إختبارات الإنتساب والإنتقال إلى الجدول العام</u>

اعتمد مجلس النقابة، أثناء ولايتي، منهجيّة للإختبارات مبنيّة على عدّة معايير وعناصر تهدف الى مواصلة مسار رفع المستوى المهني والتصفية والغربلة، وذلك تطبيقاً لنظام الإختبارات للإنتساب إلى النقابة والانتقال إلى الجدول العام:

- التشدّد في التأهيل الشفهي من خلال لجان فاحصة مؤلفة من أكاديميين ومحامين عاملين وأمينة السرّ الزميلة الأستاذة مايا شهاب ومقرّري التدرج الزميلين الأستاذين ميسم يونس ولبيب حرفوش / ومقرّر الجدول العام الزميل الأستاذ اسكندر الياس، برئاسة النقيب العامل

(بالنسبة للانتساب) وبرئاسة الزميلين النقيبَين السابقين أمل حداد وأنطونيو الهاشم (بالنسبة للانتقال إلى الجدول العام).

- طبيعة الإمتحان الخطي الذي أصبح مرتكزاً على التحليل القانوني وتحديداً من خلال اعتماد المسائل التطبيقية والتعليقات على القرارات القضائية، فضلاً عن الجانب الثقافي ومستوى التمكّن من اللغتيْن الأجنبيتين الأساسيتين (الفرنسية أو الإنكليزية).

- إجراء الامتحانات الخطيّة، لأول مرّة منذ اعتمادها، خارج قصر العدل، في صرح جامعي وجوّ أكاديمي وذلك في جامعة الحكمة في بيروت.

- التشدّد في معايير التصحيح من قبل لجنة من الأساتذة الأكاديميين من كلّيات الحقوق في مختلف الجامعات الكبرى والتقيّد من دون أي استثناء بالمعدل المحدّد في النظام الداخلي (أي 100/50).

سادساً: <u>في محاضرات التدرّج والمؤتمرات واللقاءات الثقافية والفكرية</u>

عملت جاهداً أثناء ولايتي لجعل "بيت المحامي" مساحة حوار تتلاقى فيها الأفكار، وذلك في نشاط مشابه لـ "الندوة اللبنانية" التي لعبت دوراً واحتلّت حيّزاً في الحياة الثقافية في العصر الذهبي اللبناني في الستينيات وأوائل السبعينيات.

وقد نُظّمت محاضرات التدرّج والندوات والمحاضرات والمؤتمرات بمشاركة شخصيات لبنانية ومن الخارج وتناولت مواضيع دستورية وإدارية وسياسية واجتماعية وشكّل بعضها محطات بارزة كالندوة حول الحياد أو مئوية قانون الملكية الفكرية وسواها.

ومن مراجعة صفحة النقابة على تطبيق "فايسبوك"، يتبيّن الشريط المتسلسل والمفصّل لهذه النشاطات الهامّة التي أشرف عليها رئيسا محاضرات التدرج المتعاقبان الزميلان الأستاذان إيلي قليموس وميسم يونس التي أصبحت محطّ أنظار الحلقات الثقافية في لبنان.

سابعاً: مؤتمر التحكيم

شكّلت "أيام بيروت للتحكيم" في نسخة عام 2025 التي نظّمها مركز التحكيم اللبناني والدولي لدى نقابة المحامين في بيروت (LIAC-BBA) برئاسة الزميل البروفسور نجيب الحاج شاهين محطّة بارزة في مسار النقابة، إذ رسّخت موقعها كمرجع أساسي في تطوير العدالة البديلة وتعزيز مكانة بيروت كمركز إقليمي ودولي للتحكيم. وقد استقطب هذا الحدث أكثر من ألف مشارك من أربعين دولة، وضمّ أكثر من ستين متحدثاً من أبرز الخبراء اللبنانيين والدوليين، بدعم من أكثر من أربعين منظمة وهيئة متخصّصة، ما جعله الحدث التحكيمي الأهّم في المنطقة.

شهد المؤتمر إطلاق القواعد الجديدة لمركز LIAC-BBA التي أدخلت مفاهيم عصرية في العمل التحكيمي مثل التحكيم الطارئ، والتقديم الإلكتروني، والجداول الزمنية السريعة، بما يواكب التطوّرات العالمية ويعزّز ثقة المستثمرين في البيئة القانونية اللبنانية. كما نتج عن أعمال المؤتمر مجموعة من التوصيات العملية الشاملة التي أكّدت على ضرورة تحديث التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، ودعم استقلالية التحكيم، وتسريع إجراءات البتّ والتنفيذ، وإدماج التحكيم في سياسات جذب الاستثمار، وتعزيز الشفافية والتدريب المستمرّ للمحكّمين، إلى جانب تشجيع الجامعات والطلاب على الانخراط في برامج التحكيم، وترسيخ مركز LIAC-BBA كذراع استراتيجي للتحكيم المستقلّ في لبنان والمنطقة.

تُعدّ أيام بيروت للتحكيم 2025 إنجازاً نوعياً أسهم في إعادة تثبيت موقع لبنان على خريطة التحكيم الدولي، ورسّخ الدور الريادي لنقابة المحامين

في بيروت في تطوير أدوات العدالة الحديثة، تأكيداً على التزامها الدائم في تأمين أفضل الوسائل البديلة للدفاع عن الحقوق.

ثامناً: في نشاط اللجان النقابية والشأن الإجتماعي

عاونتني في القيام بمهامي مجموعة من الزملاء أدين لهم بالعرفان إن كان من الّذين تطوّعوا تلقائياً للمؤازرة وقد واكبوني من اليوم الأول إلى اليوم الأخير بإيمان واندفاع ومحبة لنقابتهم أو الذين قاموا بمهام ضمن اللجان المختلفة من دراسة المواضيع الوطنية والمهنية والعلمية والقانونية والثقافية التي تهم النقابة وتؤمن مصلحة المحامي، وكان معظمهم متفانين ومهنيين وجدّيين وفي كثير من الأحيان خلاّقين.

فلهم مني جميعاً واجب العرفان بالجميل وأسمى آيات الشكر والإمتنان.

وكان لهذه اللجان نشاط دائم تجسّد في ورشات العمل والدورات التدريبية والمشاركة في فعاليات خارج لبنان وتنظيم مؤتمرات وندوات ومرافعات في اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية والمساهمة في معالجة آثار العدوان الإسرائيلي ولا سيما على الصعد الإنسانية والإجتماعية واللوجستية.

وفي الشأن الإجتماعي، واصل المركز الصحي برئاسة الزميل جهاد الشدياق، أداء دوره الحيوي في تقديم الرعاية الصحية للمحامين وعائلاتهم.

- سجلّ المركز زيادة ملحوظة في عدد المستفيدين من خدماته.
- تمّ تفعيل قسم العلاج الفيزيائي، بما يضمن تلبية حاجات المحامين وأُسَرِهم.

وتأتي هذه التقديمات ضمن خطّة النقابة الهادفة إلى تطوير المركز الصحي وتعزيز استمرارية العمل الطبي فيه.

تاسعاً: في العلاقات الخارجية للنقابة والمشاركة في المؤتمرات العربية والدولية:

في إطار انفتاح نقابة المحامين في بيروت على محيطها العربي والدولي، وسعيها إلى ترسيخ حضورها المهني خارج لبنان وتعزيز التعاون مع النقابات والهيئات الحقوقية، قامت النقابة، بجهدٍ خاص من مسؤول العلاقات الدولية الزميل جو كرم، خلال ولايتي النقابية، بعدد من الزيارات الرسمية والمشاركات الخارجية التي هدفت إلى تبادل الخبرات وتطوير الممارسات القانونية وإبراز الدور الريادي للبنان كمعقَل للحرية في الشرق وكمدافع أساسي عن الإنسان حقوقاً وكرامةً.

وقد شملت هذه الأنشطة سلسلة من الزيارات الخارجية إلى فرنسا (ثلاث زيارات)، والإمارات العربية المتحدة، وأرمينيا، والكويت، حيث تمّ تمثيل نقابة المحامين في بيروت في مؤتمرات ولقاءات نقابية رفيعة المستوى، هدفت إلى توطيد علاقات التعاون مع النقابات وتبادل الخبرات.

كما جرى توقيع بروتوكولات تعاون مع جمعيات المحامين في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر ونقابة أرمينيا والمكتبة الوطنية الفرنسية.

وقدّمت النقابة إقتراحاً الى الحكومة، بواسطة وزير العدل الأستاذ عادل نصار، يقضي بانضمام لبنان إلى "اتفاقية حماية مهنة المحاماة" التي أقرّها المجلس الأوروبي، وذلك على إثر مشاركتي في المؤتمر الدولي

الذي عُقد لهذه الغاية في عاصمة أرمينيا – يريفان، في نيسان 2025، وإلقاء كلمة نقابة بيروت.

وعلى خطٍّ موازٍ، عُيّن نقيب المحامين في بيروت عضواً دائماً في مجلس أمناء المعهد العالي للأعمال (ESA) الذي يرأسه رئيس غرفة التجارة الدولية في باريس وحاكم مصرف لبنان. وقد حضرتُ بصفتي هذه الإجتماع الدوري الذي عقد في مقر الغرفة في باريس في كانون الأول 2024.

عاشراً: في تشجيع الشباب وتنظيم نشاطاتهم

وضعتُ نصب عينيّ منذ انتخابي أن أفي جيل الشباب من المحامين حقّه وأن أبني عليه بحيث انكببتُ على تنظيم عمل لجنة المتدرّجين وتفعيله وأنشأتُ لجنة تنمية الشباب التي قامت بنشاطات رياضية وترفيهية وثقافية واجتماعية تركت بصمة مميزة في ولايتي النقابية وتشكّل حافزاً لعمل مؤسّساتي يهدف إلى تعزيز الوجه الشبابي للنقابة.

حادي عشر: في ملاحقة الشكاوى والأذونات وسائر المعاملات النقابية

حفاظاً على كرامة المهنة، تشدّدتُ في متابعة الشكاوى المسلكية المرفوعة إلى النقيب وسعيت للتوفيق بين المتنازعين واتخذت الإجراءات المسلكية والتأديبية في الحالات التي كانت تقتضي ذلك.

كما أَلفُتُ هنا إلى انني وضعت فور انتخابي، بالتعاون مع مجلس النقابة، معايير موحّدة للبتّ في أذونات الملاحقة الجزائية المحالة من القضاء بوجه محامين. وقد تشدّد مجلس النقابة في تطبيق هذه المعايير لتبقى للحصانة المعطاة للمحامين أثناء ممارستهم للمهنة أو في معرضها قيمتها وجدواها وفعاليتها. ولا بدّ في هذا الإطار من التنويه بالجهد الخاص الذي قامت به مفوضة قصر العدل الزميلة الأستاذة مايا الزغريني، بالتنسيق مع النقيب، لتثبيت هذا المسار.

وقد حرص النقيب كما المجلس على التمسك بالحصانات والضمانات إلى أبعد الحدود. وكانت في كل مرة تتجاوز فيها إحدى النيابات العامة أو من يمثلها من رجال الضابطة العدلية الحصانة المعطاة قانوناً للمحامي، يتدخّل مفوض قصر العدل بصورة مباشرة ويرفض حضور المحامي أمام المخافر أو المفارز القضائية مصرين ان المرجع الصالح الوحيد للتحقيق مع المحامي هو أحد القضاة بعد

الحصول على الإذن المطلوب من النقابة وفقاً لقانون تنظيم المهنة.

في الشأن المهني

اولاً: نظام ربط معاملات الشركات لدى السجل التجاري بحقوق نقابة المحامين و"المحامين الدائمين"

أقرّ مجلس النقابة، في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/12/6، مشروع ربط معاملات الشركات لدى السجل التجاري بحقوق نقابة المحامين وبحقوق "المحامين الدائمين" للشركات سنداً للمادة 62 من قانون تنظيم مهنة المحاماة، والذي كنت قد عملت عليه أثناء عضويتي السابقة في مجلس نقابة المحامين، والمُعدّ من قبل لجنة السجل التجاري برئاسة الزميل الأستاذ رامز ضاهر التي كنت أيضاً في السابق أحد أعضائها.

وقد تمّ اعتماد آلية لتنفيذ المشروع لجهة إلزامية اتفاقية الأتعاب، وأتعاب تأسيس الشركات والأتعاب السنوية، وإبراء الذمة السنوي، وأمانة السجل التجاري.

ويهدف النظام الجديد، إلى تكريس حقوق النقابة وضمان الدور الأساسي للمحامي في معاملات الشركات عبر آلية تنسيقية بين النقابة والسجل التجاري بما يؤمّن حقوق الفرقاء كافة وحسن انتظام العمل في دائرة حيوية كالسجل التجاري تهمّ المحامين والتجار على حدّ سواء.

وان تطبيق هذا النظام سوف يؤدي إلى صون حقوق النقابة والمحامين معاً، كما يشكّل ضمانة للموكل من شركات وتجار.

ثانياً: الشركات المدنية المهنية

أقرّ مجلس نقابة المحامين، في جلسته المنعقدة بتاريخ 2025/9/2، مشروع تنظيم متكامل للشركات المهنية للمحاماة أشرفت على إعداده لجنة شكّلتُها برئاسة عضو مجلس النقابة سابقاً الزميل الأستاذ فريد حليم الخوري.

ثالثاً: في العلاقة مع القضاء وتفادي الإشكالات وتذليلها

شُكِّلت لجنة تنسيق مشتركة بين النقابة ومجلس القضاء عملَت بصمت وبدون إعلان على تفادي الإشكالات بين الجسمين وحلّ أي خلاف أو إشكال يقع. وقد نجح هذا العمل المشترك كما والتعاون الوثيق الذي قام بين النقيب وكل من رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود ووزيري العدل المتعاقبين القاضي هنري الخوري والأستاذ عادل نصار على تجاوز الفترة العصيبة وشبه الشلل القضائي التي شهدتها السنة الأولى من الولاية وإرساء قواعد تعاون ثابتة بدأت تعطي ثمارها في السنة الثانية من الولاية.

وهذا التآخي والتواصل والتنسيق المنهجي انسحب أيضاً على مجلس شورى الدولة والتفتيش القضائي وسائر الهيئات القضائية.

في الختام،
أردّد أحياناً في مجالسي الخاصة، وفي بعض اللقاءات العامة أن نقابة المحامين ""ليست تحصيل حاصل". وما أعنيه أن وجود النقابة واستمرارها هو ثمرة نضال الآباء والعمل التراكمي للزملاء النقباء والمجالس ونتيجة تضحيات الطاقم الإداري وسائر الموظفين وإيمان المحامين بنقابتهم وثقتهم بالمنتخبين من نقباء وأعضاء كما وبالأجهزة النقابية.
وإن بقاء النقابة وديمومتها هو رهن باستمرار العمل ومواصلة التضحية وتطوير المفاهيم والثقة بالنقابة والقيّمين عليها.
وإنني أدعو زميلاتي وزملائي إلى شدّ الأواصر التي تربطهم بنقابتهم من أجل مواصلة مسيرة عمرها مئة وستة أعوام ضمن سلسلة لم ولن تنكسر.

الزميلات والزملاء الأعزّاء،
مع اختتام ولاية استمرّت عامين حافلين بالتحدّيات، أتوجّه إليكم بجزيل الشكر والعرفان على الثقة التي منحتموني إياها، والتي كانت الدافع الأساسي لبذل كل ما في وسعي من جهود في سبيل خدمة عائلة المحامين، رغم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القاسية التي عصفت بنا.

لقد تحمّلنا معاً أوضاعاً داخلية بالغة الصعوبة والتعقيد وواجهنا حرباً طالت لأشهر دمّرت وهجّرت وقتلت دون هوادة، ولم نستسلم للواقع العصيب، بل ظللنا متمسكين بالأمل والعمل الدؤوب، محافظين على كرامة المهنة، مدافعين عن حقوق الزملاء، مؤمنين بأن وحدتنا وتضامننا يشكّلان الركيزة الأساسية لتجاوز المحن.

على ضوء ما تقدّم، عمِلْتُ، بالتعاون مع مجلس النقابة، بعزم وتصميم وشجاعة، على ترسيخ مكانة النقابة كمرجعية جامعة وقوية وكقائدة فكر ورائدة في مجتمعنا اللبناني ومحيطنا الشرق أوسطي وعالمنا العربي. كما حرصنا في الوقت عينه على صون مهنة المحاماة ورسالة الدفاع عن الحقوق، وتعزيز دور المحامي في بناء منظومة العدالة، وإرساء قيّم دولة الحقّ.

اليوم، أضع هذه الأمانة بين أيديكم، وأعقد الآمال على أن يشكّل الاستحقاق الانتخابي الراهن محطّة مفصليّة لاحترام التنوّع، والحفاظ على الميثاقية، واختيار مجلس

يعكس، بصدق وتوازن، تطلّعات المحامين ويلبّي متطلبات المهنة ومسيرة التطور الدائم.

وإنّني أدعوكم إلى المشاركة الفعّالة والمسؤولة في هذا الاستحقاق، لاختيار من ترون فيهم الأهلية على حمل هذه الرسالة السامية، لضمان استمرار مسيرة التقدّم والتطوّر والحداثة وترسيخ المفاهيم التي تضع النقابة في عصرٍ جديدٍ بروح الوحدة والتضامن والمحبّة.

وأخيراً،

أتقدّم مجدداً بخالص الشكر والعرفان لكلّ من ساهم في إنجاح مسيرتي النقابية منذ انتخابي عضواً في مجلس النقابة في 21 تشرين الثاني 2021 لغاية انتهاء ولايتي كنقيب في 16 تشرين الثاني 2025، من نقباء سابقين وأعضاء مجلس نقابة حاليين وسابقين ورؤساء وأعضاء الهيئات التأديبية ورؤساء اللّجان وأعضائها ورؤساء المراكز وأعضاء هيئاتها الإدارية وممثلي النقابة في الدوائر القضائية والمناطق والمحاكم والزملاء المتطوعين الذين اندفعوا تلقائياً إيماناً منهم بأن العمل النقابي عمل تشاركي.

ويهمّني أن اتوجّه بالإمتنان والتقدير إلى الجهاز الإداري في النقابة وسائر الموظفين والمتعاقدين وأخصّ بالشكر رئيس الديوان السيد جوزف شاوول المتفاني دائماً في خدمة النقابة باستقامة ومهنية وخبرة قلّ نظيرها.

لقد شاركني هؤلاء الأحبّاء الهموم وتحمّلوا معي المشقّات ولكنهم كانوا أيضاً شركاء في مسيرة النهوض. وإنّني أتمنّى أن يواصل مجلس النقابة بهيئته الجديدة خدمة مهنة المحاماة وان يتابع مسيرة عريقة مستمرة منذ قرن ونيف آملاً، في الوقت عينه، أن يحرص النقيب الجديد على ترسيخ نهج العصرنة والتطوير والحداثة ومصرّاً، في النهاية، أن يبقى الإنسان في قلب كلّ اهتمام وفي صلب كلّ مشروع.

عشتم،
عاشت نقابة المحامين في بيروت،
عاش لبنان

فادي خليل مصري

بيروت، في 2025/11/16

نقيب المحامين